ISSN: 1817-6798 (Print)
Journal of Tikrit University for Humanities
available online at: http://www.jtuh.tu.edu.iq

Economic and Political Motives and their Impact on the Jordanian-Zionist Rapprochement 1991-1994

Prof.Harith A.AL-Tikrity (PH.D)

University of Tikrit – College of Education for Humanities

Dr . Ayad Khalaf Daham

The General Directorate of Education in Kirkuk

* *Corresponding author: E-mail* : harith_abd2016@tu.edu.iq

***Keywords*:**
the Zionist entity
motives
Jordan
treaty
rocedures

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 15 Sept. 2021
Accepted 17 Oct 2021
Available online 30 Sept 2022
E-mail
journal.of.tikrit.university.of.humanities@tu.edu.i

A B S T R A C T

The geographical location had a negative impact on the economic life of the Kingdom. The Zionist entity, and behind it the United States of America, played an important role in creating a secure environment so as to maintain the security of the Zionist entity and its continued existence. Peace process between the two sides did not take place depending upon real motives of spontaneous reconciliation. The Hashemite kingdom has difficulties that called it to move on towards that action for which it has been criticized, whether from Arab countries or Islamic one. There are many reasons that called the Kingdom of Jordan to move towards rapprochement with the Zionist entity. For the purpose of presenting the subject in a historical way, the study is divided into several axes: the first axis discussed political motives, the second axis studied economic motives, and the third axis was devoted to clarifying the Jordanian-Zionist negotiations, and finally the signing of the Jordanian-Zionist peace treaty being clarified in the last axis.

© 2022 JTUH, College of Education for Human Sciences, Tikrit University

DOI: http://dx.doi.org/10.25130/jtuh.29.9.2.2022.10

Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities Journal of Tikrit University for Humanities

الدوافع الاقتصادية والسياسية وأثرها في التقارب الأردني – الصهيوني ١٩٩١–١٩٩٤

أ.د. حارث عبدالرحمن التكريتي– جامعة تكريت – كلية التربية للعلوم الانسانية

د . اياد خلف دهام– المديرية العامة لتربية كركوك

الخلاصة:

كان للموقع الجغرافي أثره السلبي في حياة المملكة الاقتصادية ، فقد أدى الكيان الصهيوني ومن خلفه الولايات المتحدة الامريكية دوراً في إيجاد بيئة أمنية تحافظ من خلالها على أمن الكيان الصهيوني واستمرار وجوده، لم تتم عملية السلام بين الجانبين بدوافع حقيقة أو بروح المصالحة العفوية بقدر ما عانت

المملكة الاردنية الهاشمية من مصاعب دعتها للتوجه نحو ذلك العمل الذي طالما انتقدت من خلاله سواء من الدول العربية أم الدول الاسلامية ، وفي حقيقة الامر فإن هناك العديد من الأسباب التي دعت المملكة الاردنية للتوجه نحو التقارب مع الكيان الصهيوني . ولغرض عرض الموضوع بطريقة تاريخية تم توزيعه على محاور عدة : ناقش المحور الأول الدوافع السياسية ، في حين درس المحور الثاني الدوافع الاقتصادية ، أما المحور الثالث فخصص لتوضيح المفاوضات الأردنية – الصهيونية ، وأخيرا تم توضيح توقيع معاهدة السلام الأردنية – الصهيونية في محور أخير تم فيه توضيح كل الاجراءات والاتفاق الذي تم فيه ، ومن الجدير بالذكر خصص هذا المحور للجانب السياسي فقط لأهميته .

الكلمات المفتاحية : الكيان الصهيوني ، الدوافع ، الاردن ، معاهدة ، اجراءات .

المقدمة :

كان للموقع الجغرافي أثره السلبي في حياة المملكة الاقتصادية فقد أدى الكيان الصهيوني ومن خلفه الولايات المتحدة الامريكية دوراً في ايجاد بيئة امنية تحافظ من خلالها على أمن الكيان الصهيوني واستمرار وجوده، ومن الجدير بالذكر استخدم الطرفان المعونة الاقتصادية التي عاش عليها الاقتصاد الاردني في تحقيق تلك الغاية، ثم تطور بسعيه للحصول على اعتراف رسمي بوجوده وقد اتخذ التدابير الاقتصادية مع المملكة لتحقيق ذلك الهدف.

لم تتم عملية السلام بين الجانبين بدوافع حقيقة او بروح المصالحة العفوية بقدر ما عانت المملكة الاردنية الهاشمية من مصاعب دعتها للتوجه نحو ذلك العمل الذي طالما انتقدت من خلاله سواء من الدول العربية او الدول الاسلامية ، وفي حقيقة الامر فإن هناك العديد من الاسباب التي دعت المملكة الاردنية للتوجه نحو التقارب مع الكيان الصهيوني .

ولغرض عرض الموضوع بطريقة تاريخية تم توزيعه على عدة محاور : ناقش المحور الاول الدوافع السياسية ووضح ثناياها من خلال عرض لكل الجهود السياسية والدبلوماسية التي بذلت بهذا الصدد ، في حين درس المحور الثاني الدوافع الاقتصادية وتم عرضها بالحقائق التاريخية ووضح مدى ارتباط الاقتصاد الاردني بمحيطه ولاسيما علاقاته مع الكيان الصهيوني وارتباطه بالولايات المتحدة الامريكية ، اما المحور الثالث فخصص لتوضيح المفاوضات الأردنية – الصهيونية وتم دراسة هذا المحور من اكثر من جهة وبصورة مفصلة لطبيعة الجلسات والحوار الذي دار فيها ، واخيرا تم توضيح توقيع معاهدة السلام الأردنية – الصهيونية في محور اخير تم فيه توضيح كل الاجراءات والاتفاق الذي تم فيه ، ومن الجدير بالذكر فقد خصص هذا المحور للجانب السياسي فقط لأهميته .

اولا : الدوافع السياسية: -

كان لتصدي القائمين على حكم المملكة وما أدوه من دور مهم وفاعل في ايجاد حل للخلاف العراقي الكويتي لاسيما الجانب الدبلوماسي منه فقد كان للدور الذي أداه الملك الحسين بن طلال من خلال زياراته المتعددة الى بغداد والكويت وبقية عواصم دول العالم محاولا إقناع الطرفين بالحل السياسي من دون اللجوء الى القوة واستخدام الأطر العربية لحل تلك المشكلة إلا إن فشله وعدم مقدرته حال من دون تنفيذ تلك المهمة [١].

كان للملكة الاردنية الهاشمية رؤية خاصة تمثلت بشأن الأزمة وذلك برفضها عملية الاجتياح العراقي [٢]، وفي الوقت نفسه سعيها بضرورة الامتثال للحل السلمي، كما رفضت الوجود الأجنبي على الأراضي العربية، وأن تحل الأزمة داخل الإطار العربي، إلا إن هذه الرؤية أدت الى تعرض البلاد لضغوط عربية ودولية لإجباره على الالتزام بالموقف المؤيد للولايات المتحدة والمتعلق بفرض الحصار على العراق والاصطفاف مع باقي الدول العربية المؤيدة للقرار الامريكي [٣] وفي حقيقة الأمر فقد أسهمت حرب الخليج الثانية في تكريس الخلافات العربية واحدثت انقسامات فيها بين مؤيد ومعارض لتحجيم الازمة في اطارها العربي وهذا بطبيعة الحال كان له تأثيره السلبي في تجاه الموقف العربي من الصراع العربي الصهيوني[٤]، وكذلك عكست الازمة حجم الهيمنة الامريكية على العالم وتراجع دور الاتحاد السوفييتي عن موقع المنافسة كقطب موازٍ لها [٥]، كما اسفرت الازمة على تحجيم قدرة العراق العسكرية ودوره السياسي في المنطقة[٦].

وتنطبق الحالة نفسها على الدول العربية النفطية، فقد أمل الأردن في تحقيق الانفراج في علاقاته معها لاسيما دول الخليج العربي، الأمر الذي يؤدي إلى مساهمة هذه الدول في تمويل مخططات التنمية في الأردن[٧].

أثرت حرب الخليج الثانية وما أفرزته من نتائج سلبية على النظام الاقليمي العربي، ومن ثم على المسار الاردني تجاه تسوية القضية الفلسطينية التي ساندها ودعمها العراق بقوة وان تدمير القوة العسكرية للعراق أدى الى اختلال التوازن الاقليمي في المنطقة وعودة التوازن النوعي لصالح الكيان الصهيوني، فضلا عن الابتعاد عن الاندماج والوحدة القومية التي راهنت عليها الاجيال طويلا وعدته السبيل الوحيد لهزيمة الكيان الصهيوني[٨].

أدى موقف الاردن المؤيد للعراق إلى اصابته بعزلة عربية والى توتر علاقاته بسوريا ومصر والمملكة العربية السعودية وباقي دول الخليج العربي ، لذا وجدت الدول العربية بما فيها الاردن ان الحل السياسي السلمي هو لصالحها، وأن الخيار أو حتى الابقاء على الوضع الراهن بعد حرب الخليج سيكون له نتائج وخيمة ومدمرة[٩]، فضلاً عن الضغوط التي مارستها الولايات المتحدة الامريكية عليه للدخول

في عملية التسوية التي قادتها ورعتها في المنطقة، اذ اوفدت وزير خارجيتا جيمس بيكر الذي التقى الملك حسين في العشرين من نيسان ١٩٩١[١٠]، لاسيما أن الاردن أدرك تماماً بأن اعادة الثقة بعلاقاته القوية مع الولايات المتحدة الامريكية ستمكنه من أخذ دور سياسي اكثر فاعلية في المنطقة، فضلاً عن حاجته للدعم الاقتصادي الأمريكي نتيجة الاضرار الاقتصادية التي لحقت به بسبب موقفه الرافض لحل الصراع العربي - العربي بالتدخل العسكري قبل استنفاذ الحلول الدبلوماسية في حرب الخليج الثانية الامر الذي استدعى تغييرا وزاريا، اذ لم يوافق رئيس الحكومة القائمة مضر بدران للدخول في مفاوضات مع الكيان الصهيوني، وقد اوضح ذلك للملك قائلا **"انني كرئيس حكومة لن اشارك باي لقاء مع الاسرائيليين، لانه لن ينتج عن أي مفاوضات مباشرة، ونحن بحالة ضعف عربي، خصوصا بعد اضعاف العراق وانهاكه"**[١١].

عدّ خطاب الملك الحسين أمام المؤتمر الوطني الأردني العام في الثاني عشر من تشرين الاول ١٩٩١، الوثيقة الرسمية التي تم الاستناد اليها في إبداء المبررات لدخول العملية السلمية التي دفعت باتجاه استثمار الفرصة المتاحة المتمثلة بالدعوى الى مؤتمر مدريد واستند في ذلك الى أسباب عدة[١٢].

وافق الأردن على حضور مؤتمر مدريد للسلام[١٣] الذي عقد في الثلاثين من تشرين الأول عام ١٩٩١، بعد ان تم التنسيق بينه وبين منظمة التحرير الفلسطينية ، وبهذا الصدد كلفت الحكومة الأردنية عبد السلام المجالي[١٤]رئيساً لوفدها ، وقد طالب الجانب الأردني في اثناء المؤتمر بعدة امور آنذاك[١٥]، وفيما بعد توصل كل من الأردن والكيان الصهيوني الى اتفاق على أجندة مفاوضات السلام بينهما في تشرين الأول عام ١٩٩٢، غير أن تعثر المفاوضات على المسار الفلسطيني – الصهيوني حال من دون التصديق عليها[١٦].

بعد توقيع الكيان الصهيوني مع فلسطين اتفاقية أوسلو[١٧]في النروج في العاشر من آب ١٩٩٣، والتي تم توقيعها رسمياً في واشنطن بتاريخ الثالث والعشرين من أيلول ١٩٩٣[١٨]، وفي الرابع عشر من الشهر والعام نفسه وقعت الأردن في واشنطن على جدول الأعمال بينها وبين الكيان الصهيوني وتبع ذلك إجراء مفاوضات بين الطرفين بمساعدة أمريكية لبحث مواضيع المياه والبيئة وترسيم الحدود وايجاد تعاون مستقبلي بين الأردن وفلسطين[١٩].

وجه الرئيس الأمريكي بيل كلنتون[٢٠]، دعوة التقى فيها الامير الحسن مع وزير الخارجية الصهيوني شمعون بيريز[٢١] في تشرين الأول عام ١٩٩٣في البيت الأبيض بواشنطن أسفرت عن تشكيل مجموعة عمل اقتصادية أردنية – صهيونية - أمريكية من أجل تنمية المنطقة اقتصادياً[٢٢].

عقب ذلك بدأ الجانبان بإجراء مفاوضات للتوصل الى معاهدة سلام ، إذ عقدت لقاءات عدة بين الملك حسين ورئيس الوزراء الصهيوني اسحق رابين[٢٣] وبين مسؤولين أردنيين وصهاينة، وهذه هي الأحداث الرئيسة المتعلقة بالتسوية السلمية التي حدثت قبل موعد إجراء انتخابات عام ١٩٩٣ النيابية[٢٤].

انتهج الاردن منذ بداية الصراع العربي – الصهيوني سياسة التهدئة التي جعلته الاقرب بين دول المواجهة لفكرة الحل السلمي، إذ اصبح الحل السلمي للصراع مرتكزاً استراتيجياً في سياسته الخارجية فسعى إلى تسوية شاملة للصراع العربي الصهيوني بشكل عام ولاسيما القضية الفلسطينية بالشكل الذي حقق طموحاته ومصالحه، لا سيما وان الاردن وفي ظل الأحوال التي عاشها من عزلة دولية ومقاطعة عربية نتيجة اصراره على حل ازمة الخليج في اطار عربي من دون اللجوء الى الحروب المدمرة، شعر بضرورة اعادة توثيق علاقاته بالولايات المتحدة الامريكية من اجل إن يحافظ على دوره الاقليمي، وما ان وضعت الحرب اوزارها حتى اعلن بوش الاب[٢٥] مبادرته للسلام في السادس من اذار ١٩٩١، خلال خطاب القاه في جلسة مشتركة للكونغرس الامريكي، اكد خلالها عزم إدارته حل الصراع العربي الصهيوني[٢٦]، وقد حدد الاسس والمبادئ لحل هذا الصراع امام الكونغرس الأمريكي بقوله **" هناك فرصة للسلام والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وقد علمتنا العصور الحديثة إن الجغرافيا لا تستطيع ضمان الامن، إن الامن لن يتحقق من القوة العسكرية وحدها، إن السلام الشامل لابد إن يقوم على قرارات مجلس الامن الدولي رقم (٢٤٢) و(٣٣٨) ومبدأ الارض مقابل السلام، مع ضمان أمن الكيان الصهيوني والاعتراف بها وفي الوقت نفسه تحقيق الحقوق السياسية للفلسطينيين، لقد حان الوقت لوضع حد للصراع العربي – الصهيوني "**[٢٧]،

بناءً على مبادرة الرئيس الامريكي بوش عقد مؤتمر مدريد السلام في الثلاثين من تشرين الاول ١٩٩١[٢٨]، وقد حضرته الاطراف العربية المعنية بالسلام الوفد الاردني برئاسة وزير الخارجية كامل ابو جابر، والوفد اللبناني برئاسة وزير الخارجية فارس بويز، والوفد السوري برئاسة وزير الخارجية فاروق الشرع والوفد الفلسطيني برئاسة حيدر عبدالشافي، والوفد المصري برئاسة وزير الخارجية عمرو موسى، فيما تراس الوفد الصهيوني رئيس الوزراء اسحاق شامير[٢٩] ويذكر الاخير في مذكراته بأن الرئيس الأمريكي جورج بوش قد ابلغه بأن الحقوق (الاسرائيلية) مصانه، وان أمن (اسرائيل) هو على رأس اهتماماته[٣٠].

يعد مؤتمر مدريد القاعدة الاساسية لتسوية القضية الفلسطينية وتسوية الصراع العربي – الصهيوني، لقد طمحت الاطراف العربية المشاركة فيه لاسيما الاردن لمثل هذه الأحوال الموضوعية التي رأتها مناسبة حتى يمكن إن تصور للراي العام الاردني، انها أصبحت مضطرة للاذعان للضغوط التي تفرضها الولايات المتحدة الامريكية للدخول في عملية التسوية[٣١].

كان الموقف الأمريكي واضحاً خلال المؤتمر كما عبر عنه الرئيس الأمريكي جورج بوش فقد طرح خلال خطابه مسألتين اساسيتين هدف المؤتمر إلى حلها تحت المظلة الامريكية الاولى نزع السلاح والثانية مشكلة توزيع المياه، وجد الاردن في المسالة الثانية فرصة للتوصل الى اتفاق يضمن جزء من حقوقه في نهري اليرموك التي عجزت عن فرض استحقاقاتها بالقوة، وهي تدرك تماما حجم القوة الصهيونية والدعم الدولي وهذا ما أكده الملك حسين في مقابلة تلفزيونية مع شبكة التلفزيون البريطانية (أي تي إن) بقوله **" إن مؤتمر السلام هو الفرصة التاريخية لتغيير الحقائق في المنطقة "**[٣٢].

فتح مؤتمر مدريد طريق المفاوضات الثنائية ومتعددة الاطراف بين الدول العربية والكيان الصهيوني واتخذ الخط التفاوضي العربي – الصهيوني الوضع الثنائي على اربعة مسارات: الفلسطيني، الأردني، السوري، اللبناني[٣٣]، فيما تشكلت خمس لجان في المحادثات المتعددة الاطراف هي (لجنة البيئة ومنسقها اليابان، ولجنة الامن ومراقبة التسلح ومنسقها كل من الولايات المتحدة الامريكية وروسيا ولجنة اللاجئين ومنسقها كندا، ولجنة التنمية الاقتصادية ومنسقها السوق الاوربية المشتركة، ولجنة المياه ومنسقها الولايات المتحدة[٣٤]، أنهت اتفاقات اوسلو حالة التوتر التي سادت بين الاردنيين والفلسطينيين واعادت العلاقات إلى مجراها الطبيعي جاء ذلك على لسان الملك حسين الذي قال **" إن الاتفاق الفلسطيني- الصهيوني قد فتح المجال امام عدة احتمالات للسلام في المنطقة "**[٣٥].

أدت اتفاقات اوسلو إلى فتح الطريق امام الاردن للتفاوض مباشرة وبصورة ثنائية مع الكيان الصهيوني وابرام اتفاق معها، وذلك نتيجة ادراكه بأن تفاوض منظمة التحرير الفلسطينية مع الكيان الصهيوني بصورة مستقلة خارج نطاق التفاوض في ضمن وفد اردني – فلسطيني مشترك، قد قلل من اهمية دور الاردن في عملية التفاوض[٣٦]، وبدأ الاردن يشعر بقلق تجاه هذا الاتفاق في إن يكون قد تم على حساب مصالحه، وفي هذا الصدد صرح الملك حسين قائلاً **" فجأة رأينا اخواننا الفلسطينيين يتجهون وهم المعنيون بالقضية ويحققون تقدماً كبيراً، وفي هذه الحالة سنفعل كل ما في استطاعتنا لتأمين مصالحنا وهذا بالضبط ما نقوم بفعله "**[٣٧]، لأجله سارع الاردن في عقد معاهدة سلام مع الكيان الصهيوني من اجل الحفاظ على مصالحه[٣٨] وضمان دور اقليمي فاعل ومميز في المنطقة من خلال عملية التسوية.

في الواقع وبعد صدور المبادرة الفلسطينية ازداد الادراك الأردني بأن الوقت قد حان من اجل إن يأخذ دوراً فاعلاً ومميزاً في البحث عن تسوية للصراع في المنطقة ولاسيما فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، ولكنه رغب في إن يكون ذلك في ضمن مؤتمر دولي للسلام يضم جميع الاطراف المعنية بالصراع، لكي يفتح امامه الطريق بالقيام بتسوية مباشرة مع الكيان الصهيوني ويتمكن من عقد اتفاقيات ومعاهدات ثنائية معها بالشكل الذي لا يثير ردود افعال عربية ضده جراء ذلك[٣٩].

ثانياً : الدوافع الاقتصادية: -

لقد أفرزت نتائج حرب الخليج الثانية آثارا سلبية على الاردن الرافض للتدخل العسكري الاجنبي في المنطقة، الامر الذي جعله اكثر الاطراف العربية تضرراً، من جانب آخر عدت الولايات المتحدة الامريكية وحلفائها من الدول العربية موقف الاردن بانه مساند للعراق ومؤيد له، مما يعني ذلك فقدان الاردن للدعم السياسي والاقتصادي الذي كانت توفره تلك الاطراف له، ولأجله عملت الولايات المتحدة الامريكية وتحت ذريعة تطبيق قرارات مجلس الامن الدولي المتعلقة بفرض الحصار على العراق، على فرض حصار على خليج العقبة من جانب القوات الامريكية[٤٠]، وقد فسر الاردن ذلك الامر بأنه " حلقة جديدة للضغط عليه للتسريع في توقيع اتفاقية سلام مع الكيان الصهيوني "[٤١]

ولا يمكن إخفاء حقيقة الضرر الاقتصادي الذي تكبده الاردن فقد كان اكثر الدول تضررا نتيجة حرب الخليج الثانية ومن ابرزها ايقاف المساعدات العربية ولاسيما الكويت والمملكة العربية السعودية ودول الخليج العربي الأخرى، وان خسائر الاردن لعام١٩٩٠وحده بلغت اكثر من مليار دولار حسب تصريح ادلى به ولي العهد الامير الحسن بن طلال[٤٢]، اذ جاء قرار الأمم المتحدة المرقم (٦٦١) عام١٩٩٠ ليوقف تماماً حركة التجارة والتصدير الأردنية الى العراق، كما فرضت المملكة العربية السعودية حظراً اقتصادياً على الأردن واغلقت الحدود ورحلت عدد كبير من العمالة الاردنية[٤٣]، كما أوقفت شركات الطيران العالمية رحلاتها الى الأردن، مما اصاب ميناء العقبة بشلل اقتصادي تام نتيجة فرض حصار على خليجه وتفتيش السفن المتوجهة إليه مما اضعف الاقتصاد الاردني[٤٤]

اتخذ مجلس الشيوخ الأمريكي قراراً في العشرين من آذار ١٩٩١، بإلغاء المعونة المالية المقررة للأردن وقيمتها (٥٧) مليون دولار سنوياً[٤٥] إضافة الى الخسائر التي نجمت عن استقبال الاردن لأعداد غفيرة من المغتربين الذين عبروا الحدود من العراق ودول الخليج العربي من مختلف الجنسيات في بداية الأزمة[٤٦]، وتكبده نفقات كبيرة مقابل ذلك، وصلت الى (٤٠) مليون دينار خلال الشهرين الأوليين من الأزمة ، على الرغم من ان معظم الوافدين غادروا الأردن، ولكن (٣٠٠) ألف مواطن أردني كانوا يعملون في الكويت ودول الخليج[٤٧]، أدى الى ارتفاع معدلات النمو السكاني ومن ثم زيادة أعداد العاطلين عن العمل، والعجز في الموازنة والمديونية الخارجية وارتفاع إجمالي الدين الخارجي الى (٧,٣٤٦) مليون دولار نهاية عام ١٩٩١ قبل ان ينخفض الى (٦,٨٤٤) مليون دولار في نهاية عام ١٩٩٢[٤٨].

أدت تلك الاعمال الى ارتفاع معدل البطالة الى (١٨,٨%) عام ١٩٩١، كما ارتفعت نسبة الفقر الى نسب كبيرة، إذ بلغ خط الفقر المدقع بمعدله العام (٧,٩%) عام ١٩٩٢، أما نسب الأسر التي عاشت دون خط الفقر المدقع فارتفع الى (٢١,٣%) عام ١٩٩٢[٤٩]. ولا شك في أن هذا الضعف العام شكّل

هاجساً أمام صناع القرار السياسي في الأردن وجعله يسعى دائماً للبحث عن وسائل التخلص منه وايجاد منفذ يمكنه من خلاله معالجة واقعه [٥٠].

ونتيجة لذلك لجأت حكومة الأردن الى تبني البرنامج الاول للتصحيح والتكييف الهيكلي ليغطي المدة (١٩٨٩-١٩٩٣)، والهدف تنشيط النمو الاقتصادي حتى يصل معدله الى (٤%) عام ١٩٩١، وتخفيض نسبة التضخم من (١٤) بالمائة عام ١٩٨٩ الى (٧%) عام ١٩٩٣، وتغطية العجز في الحساب الجاري الخارجي في عام ١٩٩٣، إلاّ أن نشوب أزمة الخليج عام ١٩٩٠ وما بعدها اوقف العمل بالبرنامج حتى نهاية الأزمة[٥١]ونتيجة لموقف الأردن من أزمة الخليج[٥٢]،وما رافقها من تحالف دولي كان له آثاره السلبية الكبيرة على الأردن[٥٣] ، عليه سعى الأردن إلى تحقيق الاستقرار المالي والنقدي وتأمينه، وحشد وزيادة المدخرات الوطنية وتوفير المناخ الملائم والمناسب لجلب الاستثمارات الخارجية واستثمارات القطاع الخاص إلى البلاد عن طريق توفير البيئة الملائمة لذلك من خلال عملية السلام، ولتوسيع وتنويع القاعدة الانتاجية القادرة على توليد الدخل وفرص العمل، وتطوير قطاع تصديري ذي قدرة تنافسية عالية[٥٤]، وجدت القيادة السياسية الاردنية ان السبيل الوحيد لها للتخلص من العزلة التي فرضت عليها يأتي من خلال السلام مع الكيان الصهيوني، ومهما يكن من امر فقد عاني الأردن من ضغوط سياسية واقتصادية بسبب موقفه من حرب الخليج، استمرت حتى اواخر عام ١٩٩٤ أي العام الذي شهد توقيع اتفاقية السلام بين الأردن والكيان الصهيوني[٥٥].

هدف الاردن من تلك الخطوة استعادة حقوقه المائية المغتصبة من الكيان الصهيوني ، كما هدف من عملية السلام امكانية تطوير وادي الأردن من خلال مشاريع وطنية وأخرى ثنائية وإقليمية (قناة توصل البحر الأحمر بالبحر الميت)، وكذلك تطوير قطاع الصناعة والزراعة والطاقة، فضلاً عن المشاريع السياحية وغيرها، الأمر الذي يؤدي الى مزيد من التقدم والازدهار[٥٦].

ادت تلك الخطوات من حصار وتقليص حجم المساعدات الامريكية، وزيادة حدة التوتر في مواقف الدول العربية تجاه الاردن الى زيادة ادراك الاخير بأن الذي سيفتح الطريق له نحو اعادة علاقاته وفك الحصار عن خليج العقبة، هو استجابتة للشروط الصهيونية – الامريكية من خلال توقيعه اتفاقية سلام مع الكيان الصهيوني[٥٧]، اذ اقتنع الاردن بأن توقيع اتفاقية سلام مع الكيان الصهيوني ستؤدي الى اعادة علاقاته بالولايات المتحدة الامريكية والدول العربية التي رفضت الموقف الاردني في حرب الخليج الثانية، وهذا يعني استئناف المساعدات والمعونات الاقتصادية، ولا سيما وانه يعتمد بشكل كبير على الدعم الاقتصادي والمساعدات المالية التي كان يحصل عليها منتلك الاطراف[٥٨].

أكد الملك حسين فيما بعد امام مجلس النواب الاردني في التاسع من تموز ١٩٩٤ **" نحتاج ان نعيد علاقاتنا بالدول الكبرى، ولاسيما الولايات المتحدة لتحل مشكلة الديون "**[٥٩]، واستمر الضغط على

الادن بشكل كبير، والمصحوب صراحة او ضمنا بالتهديد الاقتصادي والسياسي والامني، فالامريكان يضغطون على الجانب الاردني للدخول بمفاوضات مع (اسرائيل) وان لم يرضخ الاردن للضغوط الامريكية فالعقاب هو تجميد المساعدات، وتشديد الحصار على ميناء العقبة، والضغط لمنع وصول امدادات النفط العراقي اليها، والضغط على صندوق النقد الدولي، لاثارة العقبات على سياستها الاقتصادية، لافتعال سبب لانسحاب من تبني برنامج التصحيح الاقتصادي وبالتالي تخفيف الديون او جدولتها، وتحريض بعض الجهات التي لها وجود في الاردن لزعزعة الاستقرار الداخلي[٦٠].

كان الجانب الامني من أهم الدوافع التي اسهمت في توقيع معاهدة السلام مع الكيان الصهيوني، اذ يقع في محيط يعد فيه الاضعف عسكرياً، ولاسيما تجاه القوة العسكرية الصهيونية، فضلاً عن تلويح الاخيرة المستمر بتهديد كيانه السياسي ووجوده من خلال طرحها لفكرة الوطن البديل، أي جعل الاردن وطناً بديلاً للفلسطينيين[٦١]، وتزعم هذا الاتجاه حزب الليكود الذي دعا الى ترحيل الفلسطينيين الى شرق نهر الاردن[٦٢].

توصل الأردن والكيان الصهيوني في المفاوضات التي جرت بينهما في واشنطن وفقاً لسياقات مؤتمر مدريد إلى اتفاق على جدول أعمال أجندة لمفاوضات السلام في تشرين الأول ١٩٩٢، لكن الحكومة الأردنية برئاسة الشريف زيد بن شاكر لم توافق سياسة التطبيع الاحادي الجانب من قبل الاردن، إذ رغبت في حصول تقدم في مسارات الأطراف العربية الأخرى مع الكيان الصهيوني[٦٣].

ومن الجدير بالذكر أن حكومة الشريف زيد بن شاكر رفضت توقيع معاهدة سلام منفصلة مع الكيان الصهيوني، لأجله اختار الملك حسين حكومة جديدة لا تعارض توقيع معاهدة سلام مع الكيان الصهيوني ومجلس نيابي يوافق عليها، ووقع الاختيار على الدكتور عبد السلام المجالي[٦٤] الذي كان يرأس الوفد الأردني-الفلسطيني المشترك في المفاوضات الثنائية مع الكيان الصهيوني لرئاسة الحكومة الجديدة، التي شكلها يوم التاسع والعشرين من ايار ١٩٩٣ وقد حدد الملك مهامها في كتاب التكليف السامي على الصعيدين الداخلي والخارجي، فعلى الصعيد الداخلي اكد على ضرورة الاعداد لانتخابات النيابية القادمة في موعدها المحدد وشدد على ضرورة النهوض بقطاعات الزراعة والصناعة والسياحة والتربية والتعليم، والسعي لاقامة السلام الشامل والدائم غير المنقوص[٦٥].

وتأسيساً على ما تقدم ولضمان انتخاب مجلس نيابي يوافق على المعاهدة، قررت الحكومة الأردنية وضع قانون انتخابي جديد[٦٦]، كقانون مؤقت يصدر عن الحكومة ويوافق عليه الملك في أثناء غياب البرلمان، وفي السابع عشر من آب ١٩٩٣ تم اصدار قانون الانتخابات الجديد بإرادة ملكية[٦٧]، وبناءً على ما تقدم أجريت الانتخابات النيابية في الثامن من تشرين الثاني ١٩٩٣ وقد بلغ عدد المرشحين في الانتخابات (٥٣٤) مرشحاً، تنافسو على ثمانين مقعداً،، وقد أسفرت نتائج الانتخابات عن حصول جبهة

العمل الإسلامي بـ(١٦) مقعداً، أي بخسارة سبعة مقاعد عن انتخابات عام ١٩٨٩، وحصل الإسلاميون المستقلون على ستة مقاعد مقابل عشرة مقاعد في الانتخابات السابقة، ولم يفز من القوميين سوى سبعة نواب[٦٨].

وفي إطار سلسلة الاجراءات التي اتخذها الملك حسين في تهيئة الاجواء السياسية والاجتماعية فقد تم تعيين مجلس أعيان جديد في الثامن عشر من تشرين الثاني ١٩٩٣تكون من اربعين عضوا، ضم (٦) رؤساء وزارات سابقين، فضلاً عن (٢١) وزيرا و(٣) نواب وامرأتين ورجال دين وشيوخ قبائل[٦٩].

ثالثاً : المفاوضات الأردنية – الصهيونية: -

تمت المفاوضات في واشنطن واستغرقت مايقارب عامين ونصف (كانون الاول ١٩٩١ ـــــ نيسان ١٩٩٣) برئاسة عبد السلام المجالي وقد انهت اعمالها في الثالث عشر ايلول ١٩٩٣ في احتفال اقيم في واشنطن، تم خلاله توبع جدول الاعمال الاردني الصهيوني المشترك في مفاوضات السلام على المسارين الاردني والصهيوي قسم على عدة فقرات اهمها: -

١- الهدف تحقيق السلام العادل والدائم والشامل بين الدول العربية رفقا لمقررات مؤتمر مدريد من خلال البحث عن خطوات للوصول الى سلام تستند الى قراري مجلس الامن ٢٤٢، ٣٣٨ بجميع جوانبها.

١- الأمن الامتناع عن القيام باية اعمال او نشاطات من جانب أي طرفمن شانها تعكر اجواء المفاوضات.

٢- المياه وهو الجانب الاكثر أهمية اذ نص الاتفاق على ضمان حق كل طرف في حصصه من المياه، والبحث سبل تخفيف العجز المائي / النقص في المياه.

٣- اللاجئون والمهجرون، الوصول الى حل عادل ومتفق عليه للجوانب الثنائية لمشكلة اللاجئين والمهجرين وفقا للقانون الدولي.

٤- الحدود ومسائل الارض ,تسوية مسائل الارض وتعيين وترسيم علامات حدودية متفق عليها بين الجانبين، بالرجوع الى تعريف الحدود تحت الانتداب، وذلك دون الاضرار بوضع أي من الاراضي التي اصبحت تحت تحت سيطرة ((الحكومة العسكرية الصهيونية)) عام ١٩٦٧.

٥- البحث في امكانية التعاون الثناءي المستقبلي في اطار اقليمي حينما كان ذلك مناسبا في.

- الموارد الطبيعية: المياه، الطاقة , البيئة , تطوير الوادي.
- الموارد البشرية: العمل , العمال، الصحة، السيطرة على المخدرات.
- البنية التحتية: النقل البري والجوي.... الاتصالات.
- المجالات الاقتصادية بما في ذلك السياحة.

اكد خلال الاتفاق على مواصلة النقاش في المسائل المتعلقة بكلا المسارين، وبعد التوصل الى حلول مرضية للطرفين يالنسبة لعناصر هذه الاجندة ان تتوج باتفاق سلام[٧٠].

أشرنا فيما سبق إلى أن الأردن والكيان الصهيوني قد توصلا إلى اتفاق على أجندة لمفاوضات السلام بينهما في تشرين الأول ١٩٩٢، ولكن لم تتم الموافقة عليها بسبب تعثر المفاوضات على المسار الفلسطيني-الصهيوني من جهة، ورفض الحكومة الأردنية برئاسة الشريف زيد بن شاكر على توقيع معاهدة سلام منفصلة مع الكيان الصهيوني من جهة أخرى، انطلاقا من حاجته لضمان امنه السياسي واستقراره الاقتصادي، لذلك ونتيجة لقناعة الملك حسين بضرورة أن يأخذ بلده دوراً اقليمياً بارزاً في عملية السلام في المنطقة، من المعلوم ان الملك حسين كان قد كلف عبدالسلام المجالي بتراس الجانب الاردني في ايلول ١٩٩١، ومنحه صلاحيات كاملة للتفاوض وجعل ارتباطه مباشر معه ، وبعد ان اكمل المجالي مفاوضاته ضمن المرحلة التاسعة في واشنطن التي جرت في ايار ١٩٩٣،وعودته الى عمان وتحديدا في التاسع والعشرين تم تكليفه بتشكيل حكومة جديدة خلفا لحكومة الشريف زيد بن شاكر، حددت مهمتها بالاشراف على انتخابات مجلس النواب المقبل، تصحيح المسيرة الاقتصادية، واستكمال المفاوضات سعيا لسلام دائم وشامل مع الكيان الصهيوني[٧١].

أوفد الحسين ولي عهده الأمير الحسن بن طلال إلى واشنطن في الاول من تشرين الأول ١٩٩٣، قابل الرئيس الأمريكي بيل كلنتون و وزير خارجية الكيان الصهيوني شمعون بيريز[٧٢]، وأعلن الملك حسين في خطاب له ألقاه في الثاني عشر من تشرين الأول ١٩٩٣: **"لقد وقعنا جدول الأعمال الأردني – (الاسرائيلي) بعد أربع وعشرين ساعة من إعلان الاتفاق الفلسطيني – (الاسرائيلي) في واشنطن، لأننا لم نقبل أن نوقعه قبل أن نشهد تقدماً واضحاً وملموساً على الصعيد الفلسطيني– (الاسرائيلي) "**[٧٣]

بدأ الأردن اجتماعاته في واشنطن بين الرئيس الامريكي بيل كلنتون والامير الحسن، ووزير خارجية الكيان الصهيوني شيمون بيريز تشرين الاول ١٩٩٣[٧٤] وبعد اكثر من جولة من المفاوضات ما بين واشنطن وعمان توصل الطرفان إلى اتفاق على مبادئ معاهدة السلام والتعاون الاقتصادي، أعلن الملك حسين في أعقابها بأن هدف بلاده في اجرائها مباشرة مع الكيان الصهيوني وإبرام معاهدة سلام معها، هو للتوصل إلى حل شامل معهم بما يخدم الشعبين[٧٥]

استؤنفت المفاوضات الأردنية – الصهيونية في واشنطن في نهاية كانون الثاني ١٩٩٤، وتم تأجيلها إلى أواخر شباط ١٩٩٤ بسبب مذبحة الحرم الابراهيمي[٧٦] ، على يد أحد المستوطنين اليهود فيها، ومن الجدير بالذكر أن الأردن قد رفض اقتراحاً قدمه الكيان الصهيوني عن طريق الإدارة الأمريكية مفاده توقيع معاهدة سلام عامة، على ان تترك التفاصيل للتفاوض فيما بعد، وحول هذا الموضوع تحدث الملك حسين إلى وفد الجمعيات اليهودية الأمريكية بواشنطن في الرابع والعشرين من كانون الثاني ١٩٩٤ قائلاً: **"بصراحة لا أعتقد أن هذا هو النهج الصحيح، فالمرء لا يصادق على اتفاقية سلام ثم يبدأ**

بالتفاوض على ماذا يجب أن تحتوي، أنت تفاوض وتحل جميع المشاكل اذ لا يبقى منها شيء عند حلول السلام، وهكذا نفعل نحن"[٧٧].

ربط القائمين على المفاوضات الاردنية مسألة توقيع المعاهدة ، التي تمت اغلب مراحلها في واشنطن ، مع مسألة العقوبات المفروضة ولاسيما فيما يتعلق بتفتيش البواخر المبحرة نحو ميناء العقبة ، وبهذا الصدد أبلغ الملك حسين في نهاية آذار ١٩٩٤ سفراء الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن الدولي أن استئناف المفاوضات الأردنية – الصهيونية مشروط بضرورة إيجاد حل لمسألة حصار خليج العقبة، وياتي تجميد المسار الاردني انطلاقا من الخسائر الكبيرة التي تعرض لها ، جراء القيود التي فرضت على حركة الشحن، والتي تقدر بـ (١,٢) مليار دولار , ولأجله التقى الملك حسين مع وزير خارجية الولايات المتحدة الامريكية وارن كريستوفر في لندن في نهاية نيسان ١٩٩٤ واتفقا على نظام التفتيش الذي ستقوم به شـــــــــــركة (لويدز)، بالتواجد في ميناء العقبة ليتم التفتيش برا وليس بحرا كما اعتادت عليه البحرية الامريكية، وقد نفذت هذه الاتفاقية في أواخر آب ١٩٩٤[٧٨].

وفي العودة للتطورات الداخلية وبعد ان اكمل المجالي جولة المفاوضات التاسعة في واشنطن التي جرت في ايار ١٩٩٤، وبعد عدة ايام من عودته تكليفه في التاسع والعشرين من الشهر ذاته تم تكليفه بتشكيل حكومة جديدة خلفا لحكومة الشريف زيد بن شاكر[٧٩]. وطبقا للاعراف الدستورية قدم رئيس الوزراء استقالته، وتم تشكيل وزارة عبد السلام المجالي الاولى (٢٩ ايار ١٩٩٣/ ٧ كانون الثاني ١٩٩٥) التي احتفظ خلالها بوزارتي الخارجية والدفاع اظافة لرئاسة الحكومة.[٨٠]

اعتاد الملك خلال خطبه توضيح ما يدور من احداث داخلية وخارجية وفي حديثه أمام مجلس الوزراء والنواب الأردني في التاسع من تموز ١٩٩٤، ورداً على انتقاد دخول الأردن في مفاوضات مع الكيان الصهيوني، وليس للأردن أراضٍ محتلة سوى شريط حدودي صغير، قال: **"هناك من يقول شريط حدودي ومزرعة، هذا الشريط الحدودي اكبر من مساحة غزة، وأي شبر من هذه الأرض عزيز علينا جميعاً، وسنعمل المستحيل لنستعيد السيادة على أراضنا ونستعيد حقنا في مياهنا"**[٨١].

وفي هذا الصدد قال الدكتور عبد السلام المجالي رئيس الحكومة الأردنية: **"لا يوجد اردني يعارض موضوع السلام اذا ما تحقق له عودة ارضه المحتلة وعودة حقه في المياه وحل مشكلة اللاجئين باعتبارها اكبر مشكلة بالنسبة للاردن وعدم الاعتداء عليه والغاء أي تفكير فيما يسمى الوطن البديل "**[٨٢].

انطلقت جولة المفاوضات رسمياً في حزيران ١٩٩٤ وتم خلالها الاتفاق على جدول أعمال فرعية تتعلق بالمياه والطاقة والبيئة والأمن والحدود، ومن الجدير بالذكر أن الكيان الصهيوني قد وافق خلالها

على التفاوض في مسألة ترسيم الحدود ومنحه الأولوية مع حقوق المياه، وبالمقابل وافق الأردن على تأجيل التفاوض حول مسألة اللاجئين الفلسطينيين في اراضيه [٨٣].

تبعت هذه المفاوضات جولة من الاجتماعات المتعاقبة في اطار اللجنة الاقتصادية الأردنية – الصهيونية – الأمريكية حضرها عبد السلام المجالي رئيس وزراء الأردن ووزير الخارجية للويلات المتحدة الامريكية كريستوفر ووزير خارجية الكيان الصهيوني شمعون بيريز، تم خلالها بحث مجموعة من الأفكار والمشروعات حول التنمية المشتركة لأخدود وادي الأردن ومجالات التعاون الاقتصادي الأخرى التي تم عقدها في البحر الميت على الجانب الأردني من البحر[٨٤]، أعلن شمعون بيريز وزير خارجية الكيان الصهيوني بأن: "الأردن ليس فلسطين، الأردن هو الأردن وفلسطين هي فلسطين"، وأكد أن الكيان الصهيوني ليس في نيته تغيير طبيعة الأردن[٨٥].

دعت الادارة الامريكية في السادس عشر من تموز الطرفين للتوجه الى واشنطن وعقد اجتماع برعايتها ، وبناءً على ما تقدم وافق الملك حسين على الدعوة اثناء اجتماعه مع مجلس الوزراء[٨٦]، كما اتخذ المجلس قراره بتشكيل وفد للمفاوضات الثنائية وذلك في السادس عشر من تموز ١٩٩٤ برئاسة السفير الاردني في واشنطن وعضو الوفد الاردني المفاوض خلال الجولات التسعة السابقة التي اجريت في واشنطن فايز الطراونة ، وفي الوقت نفسه عين مجلس الوزراء مجموعة فرعية في مجالات المياه والبيئة والطاقة والامن والاراض والحدود[٨٧].

لم يلبث أن أعلن يوم الخامس والعشرين من تموز أن الملك حسين قبل الدعوة، وعلى هامش سير المفاوضات بين الجانبين الأردني - الصهيوني التقى الملك حسين بـاسحق رابين أول مرة علناً في البيت الأبيض وتحت رعاية رئيس الولايات المتحدة الأمريكية بيل كلنتون في الخامس والعشرين من تموز ١٩٩٤ تم من خلاله بيان ما اطلق عليه بإعلان واشنطن بين الملك حسين و اسحق رابين تم بموجبه إنهاء حالة الحرب بين الطرفين وقد تضمن ما ياتي[٨٨]:

١- السعي الى تحقيق سلام بين بين الكيان الصهيوني ودول المنطقة.

٢- مواصلة الأردن و الكيان الصهيوني مفاوضاتهما للوصول إلى حالة سلام تقوم على أساس قراري مجلس الأمن الدولي رقم (٢٤٢) و (٣٣٨) في سائر جوانبهما.

٣- يحترم الكيان الصهيوني دور الأردن في الأماكن الإسلامية في القدس حاضرا ومستقبلا.

٤- الاعتراف المتبادل بالسيادة ووحدة الاراضي، وكذلك احترام سيادة كل دول المنطقة ووحدة أراضيها واستقلالها السياسي.

٥- تحقيق الامن وتطوير علاقات حسن الجوار بينهما، وعدم استخدام القوة كما تم اتخاذ سلسلة من التوصيات والاجراءات بينهما لتجاوز الحواجز النفسية التي خلفتها تركة الحرب والمقاطعة منها الربط

الهاتفي ووالربط الكهربائي وفتح نقطتي عبور للسياح الاجانب ومفاوضات اقتصادية خرى[٨٩] خلال عودت الملك حسين من واشنطن في ٣ – اب مرَّ بطائرته فوق الاجواء الصهيونية واجرى مكالمة هاتفية مع رئيس الوزراء اسحاق رابين، وفي اليوم التالي اقدم الكيان الصهيوني كبادرة حسن نية بضخ المياه من نهر اليرموك الى قناة الغور الاردنية، معلنتا انها ستقوم بضخ اربعة ملايين م٣ خلال شهرين، وفي يوم السابع من اب تم فتح المكالمات الهاتفية بين الاردن والكيان الصهيوني، وقي الثامن من اب تم فتح المعبر الحدودي بين ايلات الصهيوني والعقبة الاردنية لحركة السياحة الاجنبية، خلال حفل رسمي جمع الامير الحسن بن طلال ورئيس الوزراء الصهيوني رابين[٩٠].

رابعاً : توقيع معاهدة السلام الأردنية – الصهيونية: -

بعد سلسلة اللقاءات التي أجريت في واشنطن وعمان العلنية والسرية، التي فتحت خلاله العديد من الملفات، ونوقشت خلاله العديد من القضايا الثنائية، توصل في نهايتها الى ما عرف باتفاقية وادي عربة، او المعاهدة الاردنية الصهيونية والتي تمت بين رؤساء وزراء كلا الطرفين في قصر الهاشمية بتاريخ السابع عشر من تشرين الاول ١٩٩٤[٩١]، وتم توقيعها في احتفال رسمي في وادي عربة في السادس والعشرين من من الشهر والعام نفسه، وبحضور الملك حسين والرئيس الأمريكي بيل كلنتون و رئيس الكيان الصهيوني عيرز وايزمان، كما حضره وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية وارن كريستوفر ووزير خارجية روسيا اندريه كوزيريف[٩٢].

تضمنت المعاهدة ثلاثين مادة وخمسة ملاحق جاء في المقدمة النص الآتي: "ان حكومة المملكة الأردنية الهاشمية وحكومة دول الكيان الصهيوني إذ تأخذان بعين الاعتبار إعلان واشنطن الموقع من قبلهما في ٢٥ تموز ١٩٩٤ والذي تتعهدان بالوفاء به، وإذ تهدفان إلى تحقيق سلام عادل ودائم وشامل في الشرق الأوسط مبني على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨ بكل جوانبهما ...، وإذ ترغبان أيضاً بضمان أمن دائم لدولتيهما وبشكل خاص بتجنب التهديد بالقوة واستعمالها فيما بينهما، وإذ تأخذان بعين الاعتبار انهما أعلنتا انتهاء حالة العداء بينهما بموجب إعلان واشنطن الموقع في الخامس والعشرون من تموز ١٩٩٤..."[٩٣].

اشتملت المادة الثانية على مجموعة من المبادئ اشارت في حق الدولتين بالعيش بسلام ضمن حدود أمنه ومعترف بها، وتنمية علاقات حسن الجوار لضمان الأمن الدائم بينهما، ومن جهة أخرى تضمنت هذه المادة على تطمين الأردن من مخاوف فكرة الوطن البديل، من خلال الاعتراف بكيانه السياسي المستقل وحدوده الآمنة ودوره الاقليمي[٩٤].

ومن الامور المهمة التي تناولتها المادة الثالثة هي مسألة الأراضي الأردنية التي احتلها الكيان الصهيوني وهي منطقة (الباقورة/نهاريم) ومنطقة (الغمر/تسوفار)[٩٥]، إذ نصت الفقرة الثامنة من المادة

(٣) والملحق (١/ب) إلى أن منطقة (الباقورة/نهاريم) تعد منطقة خاضعة للسيادة الأردنية[٩٦] مع وجود حقوق امتلاك الكيان الصهيوني ولاسيما (Land Ownership Rights)[٩٧]، وبموجب شروط الكيان الصهيونية[٩٨].

كما أشارت الفقرة التاسعة من المادة نفسها والمحلق (١/ج) إلى منطقة (الغمر/تسوفار) على أنها منطقة خاضعة للسيادة الأردنية أيضاً، على ان يكون للكيان الصهيوني فيها حقوق استعمال ولمدة (٢٥) سنة قابلة للتجديد، تعد المادة السادسة من اهم المواد في بنود الاتفاقية اذ عالجت مسالة المياه يُعد هذا الموضوع ابرز الملفات التي تناولتها المعاهدة، كما يُعد محوراً أساساً استند إليه مؤيدو هذه المعاهدة، على أساس أن الأردن تمكن بها من استعادة نصيبه الشرعي من مياه نهري الأردن واليرموك[٩٩].

وفي حقيقة الامر ان معاناة الاردن مع المياه ازلية اذ يعد نقص الموارد المائية الاضعف في المنطقة بعد الاراضي الفلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية[١٠٠] ان موضوع المياه الذي تتناوله هذه المادة، تتعلق بمياه نهري الاردن واليرموك و المياه الجوفية لوادي عربة[١٠١].

كما تعهد الطرفان من خلال نص الفقرة (٢) بعدم القيام باي اعمال في مجال ادارة المياه وتنميتها والتي قد تسبب ضرراً بالموارد المائية للطرف الآخر، ويترتب على ذلك التزام الطرفين بالتشاور الفني بينهما لإقرار أي مشاريع تقوم على استغلال الموارد المائية، وهذا اشار بحد ذاته إلى التداخل الاقتصادي بين الجانبين في قواعد البنية التحتية لكل منهما ومن المسائل الأخرى التي تخضع لهذا الضابط العام عمق حفر الآبار الارتوازية المسموح به، والسدود والقنوات الرئيسة، وتوليد الطاقة الكهربائية من الأنهار، والمشاريع السياحية في مناطق توافر المياه[١٠٢].

وقد نصّت الفقرة (٣) من المادة نفسها على أن: "يعترف الطرفان بأن مواردهما المائية غير كافية للايفاء باحتياجاتهما، الأمر الذي يتوجب من خلاله تجهيز كميات اضافية بغية استخدامها ..."[١٠٣]

أما الفقرة (٤) فقد نصت على معالجة قضايا المياه "... وأن قضايا المياه على امتداد الحدود بينهما لابد أن تتم معالجتها بوصفها وحدة كاملة بما في ذلك إمكانية نقل كميات المياه عبر الحدود الدولية ..."[١٠٤].

الخاتمة :

توصل البحث الى مجموعة نتائج وأهمها :

١- لم يكن توجه المملكة نحو التقارب مع الكيان الصهيوني بلاغية حقيقية بقدر ما كان تحت ضغط الدوافع السياسية والاقتصادية .

٢- كان لموقف المملكة من ازمة الخليج الثانية انعكاسات خطيرة جعلتها تعيش حالة من العزلة عن محيطها العربي والدولي .

٣- حمل المجتمع الدولي ولاسيما الدول العربية المملكة اكثر من طاقتها ، على الرغم من توضيح الملك وباقي كادره السياسي لطبيعة موقفهم من الازمة .

٤- لم يكن الاقتصاد الاردني بمعزل عن الحياة السياسية بل ارتبط بمعظم قرارته والتي انعكست على واقعه الداخلي .

٥- استغل الكيان الصهيوني ظروف المملكة وعزلتها لتحويلها لصالحه وفي خدمة قضيته التي طالما ما اراد تحقيقها .

٦- نجحت المملكة من الحصول على مكاسب عديدة من عقد تلك المعاهدة لكن في الوقت نفسه فقدت العديد من مناصريها في الداخل والخارج .

٧- لم يرغب الشعب الاردني ولم يشجع ابدا التقارب مع الكيان الصهيوني وعده مخالفة دينية وقومية للقضية الام .

الهوامش

(١) لمزيد من التفاصيل ينظر: حامد عبد الله طلافحة وابراهيم فاعور الشرعة، تاريخ الأردن الحديث واساليب تدريسه، عمان، ٢٠٠٠، ص١٠٨؛ عدي اسعد خماس، الاحتلال الأمريكي للعراق واثره على العلاقات العراقية الأردنية ٢٠٠٣-٢٠١٠، رسالة ماجستير (غير منشورة)، كلية الآداب، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١١، ص٤٣.

(٢) حامد عبد الله طلافحة وابراهيم فاعور الشرعة، المصدر السابق، ص١٠٨.

(٣) عادل تركي سعود القاضي، المصدر السابق، ص٧٣.

(٤) فاروق القدومي، فلسطين بين الماضي والحاضر – مقتطفات من التاريخ والوضع الراهن، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، بيروت، ١٩٩٨، ص٦٣.

(٥) من نتائج حرب الخليج الثانية عام ١٩٩١ فرض الهيمنة الامريكية، اذ اصبحت الانظمة السياسية العربية الراضخة للسياسة الامريكية اكثر تبعية لها بعد الحرب، اما الدول العربية الرافضة للسياسة الامريكية فقد عملت امريكا على محاصرتها وعزلها من اجل فرض سياسة الهيمنة الامريكية ينظر: عماد يوسف و اروى الصباغ، مستقبل السياسات الدولية تجاه الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ١٩٩٦، ص٢١٧؛ عثمان العثمان، مازق التسوية السياسية للصراع العربي – الاسرائيلي، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ٢٠٠٣، ص١٢٧.

(٦) جواد الحمد، جواد الحمد، مدخل للقضية الفلسطينية، مركز دراسات الشرق الاوسط، عمان، ط (٥)، ١٩٩٩، ص ٤٨٩؛ محمد جواد علي وآخرون، المصدر السابق، ص١٩٠-١٩١.

(٧) يعقوب سليمان، المصدر السابق، ص ٢٧٥.

(٨) عبدالله السيد ولد اباه، التسوية في الشرق الاوسط ومستقبل النظام العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد (١٢٥) ١٩٩١، ص٣٢.

(9) Joseph Alpher ,'Israelis security concerns in the peaces ' International Affairs, vol. 70,No 2 ,1994 ,p232.

(١٠) مضر بدران، القرار ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ٢٠٢٠، ص٣٣٨.

(١١) المصدر نفسه ، ص ٣٣٨-٣٣٩.

(١٢) الموقف الدولي والعربي واتخاذ قرار السلام كصيغة استراتيجية على اساس قراري مجلس الامن الدولي المرقمين ٣٣٨ و ٢٤٢، مخاوف الأردن ان يتم حل الصراع العربي – الإسرائيلي على حسابه؛ الاوضاع الاقتصادية الأردنية. ينظر: احمد عارف ارحيل الكفارنة، المصدر السابق، ص٢١٥.

(١٣) مؤتمر مدريد: عقد في مدريد بتاريخ الثلاثين من تشرين الاول عام ١٩٩٣ وانتهى في الاول من تشرين الثاني ١٩٩١ والذي جمع لأول مرة المسؤولين السوريين واللبنانيين والأردنيين والفلسطينيين والإسرائيليين بهدف البدء في عملية تأمين تسوية شاملة للسلام في الشرق الاوسط، وشاركت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق في رعاية الاجتماع، وحضر الاجتماع كذلك مسؤولين من مصر والاتحاد الاوربي ومجلس التعاون الخليجي، ولم تنجم عن الاجتماع اية تصريحات، وان يكون هذا المؤتمر بمثابة انطلاق للمؤتمرين الثانية بين العرب والإسرائيليين. ينظر:
General Anthonyc. Zinni, Usmc, the encyclopedia of the Arab –Israel conflict (A Political, social, and military History), United States of America, 2008, P. 657.

(١٤) **عبد السلام المجالي** ولد في مدينة الكرك عام ١٩٢٥، وحصل على درجة البكالوريوس في الطب من جامعة دمشق بتاريخ ٢٦/حزيران/١٩٤٩، وزميل كلية الجراحين الأمريكية منذ عام ١٩٦١، وتقلد العديد من الوظائف وخلال المدة من عام ١٩٤٨-١٩٦٩، وفي عام ١٩٦٩ عين وزيراً للصحة وظل محتفظاً بهذا المنصب حتى عام ١٩٧٠، ثم عين وزيراً للصحة ورئاسة الوزراء، وبقي بهذا المنصب حتى ٢٢/ايار/١٩٧١ثم عين ثانياً وزيراً للدولة لشؤون رئاسة الوزراء، وظل بهذا المنصب حتى ١٨/آب/١٩٧١ وعين رئيساً للتعليم ووزير الدولة لشؤون الرئاسة، ورئيس الجانب الأردني في الوفد الأردني الفلسطيني المشترك لمؤتمر السلام الذي عقد في مدريد عام ١٩٩١ والمحادثات الثنائية الأردنية الإسرائيلية في واشنطن. ينظر: سامر حجازي، المصدر السابق، ص٢٠٢-٢٠٣

(١٥) انسحاب " إسرائيل" من الاراضي الأردنية الفلسطينية والسورية واللبنانية كافة التي احتلتها بعد يوم ٤ حزيران عام ١٩٦٧، كما شدد على عودة السيادة العربية الى القدس العربية، وازالة المستوطنات الإسرائيلية من الاراضي المحتلة، والسماح للفلسطينيين لممارسة حقهم في تقرير المصير على ارض فلسطين. ينظر: حامد عبدالله طلافحة وابراهيم فاعور الشرعة، المصدر السابق، ص ١١٣؛ حزب الشعب الديمقراطي الأردني حشد، مقدمات ونتائج حول الانتخابات النيابية ١٩٩٣، صادرة عن دورة اعمال اللجنة المركزية ١٩٩٣، عمان، ص٢١.

(١٦) علي محافظة، الديمقراطية المقيدة، ص٢٨٦.

(١٧) وهو الاتفاق الذي وقعه وزير خارجية " إسرائيل" شمعون بيريز وعن منظمة التحرير الفلسطينية محمود عباس، وزير خارجية الولايات المتحدة وارن كرستوفر وزير خارجية روسيا اندري كوزيرف في واشنطن بتاريخ ١٣ أيلول

بحضور الرئيس الأمريكي بيل كلنتون، وعرف هذا الاتفاق باسم (اعلان المبادئ حول ترتيبات الحكم الذاتي) واحتوت على (١٧) مادة وتناولت في الاتفاق اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية بحق " إسرائيل " في الوجود وسيادة " إسرائيل " على (٨٧%) من فلسطين وتعهدت بإنهاء العمليات العسكرية ضد (إسرائيل) واعترفت (إسرائيل) رغم عدم اعترافها بدولة فلسطين بالوطن الفلسطيني بما في ذلك تقرير المصير. ينظر: محمد احمد خلف ،موقف الولايات المتحدة الامريكية من الانقسام الفلسطيني وتاثيره على القضية الفلسطينية ١٩٨٧-٢٠٠٧،عمان ، دار غيداء للنشر والتوزيع ،٢٠٢٠، ص١٠٥.

(١٨) احمد عارف ارحيل الكفارنة، المصدر السابق، ص٢١٦.

(١٩) رجاء صبحي عقلة غرايبة، المصدر السابق، ص١٧٩؛ راكان شمس الدين فاعوري، عملية اتخاذ القرار في السياسة الخارجية الأردنية تجاه المفاوضات العربية الإسرائيلية (١٩٩١-٢٠١٢)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الاوسط، ٢٠١٢-٢٠١٣، ص٩٢-٩٣.

(٢٠) وليم جيفرسون بليت الثالث وقد غير اسم عائلته من بليت الى بيل كلنتون في الخامس عشر من عمره ولد في مدينة هوب في اركنساس عام ١٩٤٦، وفي عام ١٩٦٤ تخرج من المدرسة الثانوية، وفي عام ١٩٦٨ تخرج من جامعة جورج تاون وحصل على شهادة البكالوريوس في العلاقات الدولية، حصل على منحة لدراسة القانون من جامعة ييل في عام ١٩٧٣ وحصل على شهادة كلية الحقوق، وفي عام ١٩٧٨ انتخب حاكما لولاية اركنساس حتى عام ١٩٩٢، الرئيس الثاني والاربعين للولايات المتحدة الأمريكية لدورتين من عام ١٩٩٣ -٢٠٠١، ينظر: نايجل هاملتون، القياصرة الامريكيون سير الرؤساء من فرانكلين روزفلت الى جورج دبليو بوش، ط٢، بيروت، ٢٠١٥، ص٦٠٧-٦٠٩.

(٢١) ولد في بولندا عام ١٩٢٣، درس في المدرسة الزراعية في بيت شميين وفي عام ١٩٤١ -١٩٤٤ أصبح الامين العام للشبيبة العاملة (هانوار حاوفيد) عام ١٩٤٧، انضم الى اركان الهاغانا بعد حرب ١٩٤٨، تولى عدة مناصي عسكرية للفترة ١٩٥٣-١٩٥٩، وفي عام ١٩٥٩ انتخب نائباً في الكنيست عن حزب العمل. وفي المدة من ١٩٦٠-١٩٦٥ شغل منصب نائب وزير الدفاع، وفي عام ١٩٧٠-١٩٧٤ شغل منصب وزير النقل والمواصلات واصبح عام ١٩٧٤ وزيراً للمعلومات، وعين وزيراً للدفاع عام ١٩٧٤-١٩٧٧، إذ عمل على اعادة بناء الجيش الإسرائيلي بعد حرب عام ١٩٧٣، وفي عام ١٩٨٤ – ١٩٨٦ اصبح رئيساً للوزراء وعام ١٩٨٦ اصبح نائباً لرئيس الوزراء ووزيراً للخارجية وشغل منصب وزير المالية في حكومة شامير ١٩٨٨-١٩٩٠. ينظر: محمد شرايدة، شخصيات إسرائيلية، بيروت، ١٩٩٥، ص٨٥-٨٦.

(٢٢) علي المحافظة، الديمقراطية المقيدة حالة الاردن ١٩٨٩-١٩٩٩،بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠٠١، ، ص٢٩٠.

.

(٢٣) ولد في القدس في الاول من آذار عام ١٩٢٢، درس في مدرسة كادوري الزراعية الثانوية، وتخرج في ١٩٤٠، قاد قيادة هاربل من اجل القدس خلال حرب الاستقلال الإسرائيلي ١٩٤٨-١٩٤٩، وخلال ١٩٥٦-١٩٥٩ رأس رابين القيادة الشمالية، وخلال المدة ١٩٥٩-١٩٦١ كان رئيس العمليات وخلال ١٩٦١-١٩٦٤ كان رئيس اركان الجيش الإسرائيلي، وفي الاول من كانون الثاني ١٩٦٨ تقاعد من الجيش، وبعدها تم تعيينه سفير إسرائيل لدى الولايات المتحدة الأمريكية حتى عام ١٩٧٣، وفي شباط ١٩٩٢ انتخب رابين رئيساً لحزب العمال الإسرائيلي في اول انتخابات على مستوى البلد واصبح رئيساً للوزراء للمرة الثانية في تموز، واشترك في توقيع اعلان المبادئ المشتركة مع رئيس المنظمة التحرير الفلسطينية ياسر عرفات في الثالث عشر من ايلول ١٩٩٣ خلال اتفاقية اوسلو، وشارك في اتفاقية السلام عام ١٩٩٤، توفى في ٤ تشرين الثاني ١٩٩٥. ينظر:

General Anthonys, Zinni, Op. Cit. , P. 846-847; shogrysimon, the rise of the muslimBrotherhood and Islamist Regime relations, Jordan Region ": middle, East Studies Jordan Amman, 521, 2008, P. 16.

(٢٤) حامد عبد الله طلافحة وابراهيم فاعور الشرعة، المصدر السابق، ص١١٤.

(٢٥) جورج هربرت ووكر بوش، الرئيس الحادي والاربعون للولايات المتحدة الامريكية (١٩٨٨- ١٩٩٢) تولى رئاسة المخابرات الامريكية قبل انتخابه وكان من اشد الداعمين للكيان الصهيوني قاد الحرب على العراق عام ١٩٩١، ارتكبت ادارته مجازر ضد الانسانية، حسين شريف، الشرق الاوسط في ظل النظام الدولي الجديد ١٩٨١-١٩٩٥، الجزء الثاني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٦، ص٤٥٥.

(٢٦) جواد الحمد، عملية السلام في الشرق الأوسط، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، ١٩٩٦، ص٢١.

(٢٧) فاروق القدومي، المصدر السابق، ص٦٤.

(٢٨) ينظر: جواد الحمد وآخرون، المؤتمر الاقليمي في الشرق الأوسط، ص٥٥.

(٢٩) صحيفة الرأي الاردنية، العدد (٧٧٥٩)، في ٣١ تشرين الاول ١٩٩١؛ محمد علي عمر الفرا، السلام الخادع من مؤتمر مدريد الى انتفاضة الاقصى ١٩٩١-٢٠٠٠، عمان ٢٠٠١، ص١٩.

(٣٠) اسحق شامير، مذكرات، ترجمة: دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان، ١٩٩٤، ص٢٥٧.
(٣١) محمد جواد علي وآخرون، المصدر السابق، ص١٩١-١٩٢.
(٣٢) صحيفة الرأي الاردنية، العدد (٧٧٥٩)، في ٣١ تشرين الاول ١٩٩١.
(٣٣) مديحة المدفعي، المصدر السابق، ص٣٢١.
(٣٤) جواد الحمد، مدخل للقضية الفلسطينية، ص٤٩١-٤٩٢.
(٣٥) صحيفة الدستور الاردنية، العدد (٩٣٦٨)، في ١٩٩٣/٩/٢١.
(٣٦) سليمان موسى، تاريخ الاردن في القرن العشرين (١٩٥٨-١٩٩٥)، ص٥٩٢-٥٩٣.
(٣٧) تصريح الملك حسين في المؤتمر الصحفي الذي عقد بواشنطن في ١٩٩٤/٦/٢١، صحيفة الدستور الاردنية، في ١٩٩٤/٦/٢٣.
(٣٨) لقد تخوف الاردن من إن يحقق الفلسطينيون روابط اقتصادية قوية مع الكيان الصهيوني على حساب علاقاته الاقتصادية معه، اذ تقدر العائدات السنوية للأردن من صادراته إلى الضفة الغربية بنحو عشرة ملايين دولار سنوياً، وقد ازدادت مخاوف الاردن بعد توقيع السلطة الفلسطينية اتفاقاً اقتصادياً مع الكيان الصهيوني في ١٩٩٤/٤/٢٩، كما قلق الاردن من نتائج تحويل المساعدات الدولية والعربية للأراضي المحتلة بصورة مباشرة بعد إن كانت تتم عن طريق الاردن، فضلاً عن تأثر الاقتصاد الأردني سلبياً بنتائج تحويلات الفلسطينيين لأموالهم من الخارج إلى مناطق الحكم الذاتي، بعد إن كانت هذه العملية تتم عن طريق البنوك الاردنية، للمزيد من التفاصيل ينظر في: طاهر كنعان، الابعاد الاقتصادية لإعلان مبادئ الحكم الذاتي، مجلة الدراسات الفلسطينية، مركز الدراسات الفلسطينية، ع(١٧)، بيروت، ١٩٩٤، ص١٢٣-١٢٤.
(٣٩) لقد كان الاردن يرى بأنه من الصعب علية إن يتخذ قرارات منفردة ازاء القضية الفلسطينية بسبب الوضع العربي، لذلك كان يسعى إلى توفير غطاء مناسب لهذه القرارات، وهنا لابد من المناورة السياسية لأجل خلق موقف عربي مؤيد للتسوية مع الكيان الصهيوني، لأجله اكد الاردن ضرورة الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي موسع يضم جميع الاطراف المعنية بالصراع، ومن الضروري تبني الولايات المتحدة الامريكية ذلك، بغية استرجاع الاردن دوره كصديق للولايات المتحدة، وهذا يجب إن ينفذ في ضمن خطط التسوية الامريكية وخططها الأخرى الخاصة بالمنطقة على إن يكون للأردن دور مهم فيها، ويلاحظ إن اسرائيل تقدر موقف الاردن بأنه لا يستطيع توقيع معاهدة معها من دون غطاء كافٍ لضمان وجوده لأن الاردن لا يحتمل إن يعزل كما عزلت مصر سابقاً وكذلك لا يستطيع كسب ثقة الفلسطينيين ولاسيما في الضفة الغربية، ومن الجدير بالذكر إن السياسة الاردنية خلال سبعة عقود ماضية لم تتخذ اجراءً سياسياً مفاجئاً بل كانت تعمل وفق اسلوب خطوة - خطوة تليها خطوة اخرى نحو التسوية من اجل تقليل الاخطار الناجمة عن ذلك ومن دون آثار واسعة لبقية الاقطار والجماهير العربية الأخرى، وكان التهويل بقوة الكيان الصهيوني وعدم القدرة على مواجهته من قبل الاردن لقلة امكاناته يوفر غطاء جيداً للأردن في توجهه نحو التسوية باعتباره غير قادر على المواجهة وضرورة العمل ضمن الواقع الممكن والحصول على شيء افضل من عدم الحصول على كل شيء، ينظر في: محمد جواد علي وآخرون، المعاهدة الاردنية – الصهيونية وتأثيراتها على العراق، وقائع المؤتمر العلمي السنوي الثاني لمركز الدراسات الدولية ١٩٩٧-١٩٩٨، دراسات استراتيجية، ع(٥)، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ١٩٩٨، ص١٨٦-١٨٧.
(٤٠) محمد صقر وآخرون، المصدر السابق، ص ٣٠-٣١.
(٤١) صحيفة الدستور الاردنية، في ١٩٩٤/٣/٣١.
(٤٢) الراي، العدد ٧٤٣١، في ١ كانون الاول ١٩٩٠.
(٤٣) حامد عبدالله طلافحة وابراهيم فاعور الشرعة، المصدر السابق، ص١٠٩.
(٤٤) غازي النهار، القرار السياسي الخارجي الأردني تجاه أزمة الخليج، عمان، ١٩٩٢، ص٥٣.
(٤٥) احمد عارف ارحيل الكفارنة، المصدر السابق، ص٢٠٠؛ رجاء صبحي عقلة غرايبة، المصدر السابق، ص١٧٩؛ اسماعيل محمد الزيود، المصدر السابق، ص٩٥.
(٤٦) محمد حمد القطاطشة، المجلس النيابي والـتطور الديمـــــــقراطي في الأردن، ص١٨٠؛ علي محافظة، الديمقراطية المقيدة، ص٢٦٨.
(47) Mary E. Marris, New Political Realities and the Gulf, Egypt, Syri Jordan, the United States, 1993, P.30.
(٤٨) محمد حمدان المصالحة، دراسات في البرلمانية الأردنية، ج٢، عمان، ٢٠٠٠، ص١٦.
(٤٩) عادل تركي سعود القاضي، المصدر السابق، ص١٧؛ يوسف سلامة محمود المسعيدين، المصدر السابق، ص٤٥.
(٥٠) علي محافظة، الديمقراطية المقيدة، ص١٠٢.
(٥١) منار محمد الرشواني، سياسات التكيف الهيكلي والاستقرار السياسي في الأردن في المدة (١٩٨٩-١٩٩٧)، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، الأردن، ١٩٩٩، ص١٥٠.

(٥٢) ايهاب الشلبي وآخرون، انتخابات ١٩٩٣ الأردنية، ص١٦؛ من القضايا الديمقراطية والانتخابات في الأردن، المركز الأردني للدراسات والمعلومات، الأردن، ١٩٩٧، ص١٥٤.
(٥٣) ايهاب الشلبي وآخرون، انتخابات عام ١٩٩٣ الاردنية، ص١٦؛ منار محمد الرشواني، المصدر السابق، ص٨٥.
(٥٤) (الخطة الاقتصادية والاجتماعية ١٩٩٣ – ١٩٩٧)، ص٨٩.
(٥٥) عوض طالب، التجارة الدولية، نظريات وسياسات، عمان، معهد الدراسات الدولية، ١٩٩٥، ص٤٢٦
(٥٦) مظهر خزعل فيصل، دور الولايات المتحدة في التسوية العربية الاسرائيلية منذ عام ١٩٩١، اطروحة دكتوراه (غير منشورة) كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٤، ص٧٢.
(٥٧) سميح المعايطة – تصعيد اردني حول قضية الحصار الأمريكي على العقبة، مجلة فلسطين المسلمة، ع(٥)، بيروت، ايار ١٩٩٤، ص١٥.
(٥٨) لقد كان الدعم الاقتصادي والمساعدات المادية من دول الخليج العربي والولايات المتحدة الامريكية ادى دوراً كبيراً في تغطية الاقتصاد الأردني، وقد تفاقمت الازمة الاقتصادية في الاردن بعد حرب الخليج الثانية لتصل نسبة الفقر الى (٧٠%) ونسبة البطالة إلى (١٥%)، ومعدلات غلاء المعيشة إلى (٧٠%) في اربع سنوات، ينظر في، جواد الحمد، مدخل للقضية الفلسطينية، ص٥٠٩.
(٥٩) محمد الصقر وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٣٢.
(٦٠) نبيل محمد زكي التل، المصدر السابق، ص٤٧.
(٦١) جواد الحمد، عملية السلام في الشرق الأوسط، ص٧٩.
(٦٢) احمد سامح الخالدي وحسين آغا، حكومة الليكود – بعض الخصائص المميزة على المسار الفلسطيني، مجلة الدراسات الفلسطينية، ع(٢٨)، بيروت، ١٩٩٦، ص١٠.
(63) Asher Susser, Jordan, Mecs, Vol. 17,edited by Ami Ayalon, 1993, p. 468.
(٦٤) ولد عبدالسلام عطاالله المجالي في مدينة الكرك عام ١٩٢٥، متزوج ولديه ثلاث ابناء حصل على شهادة الدكتوراه في الطب من جامعة دمشق، تولى وزارة الصحة ١٩٦٩-١٩٧١، وشغل منصب رئيس الجامعة الاردنية ١٩٨٠-١٩٨٩، تولى رئاسة الوفد الاردني في مباحثات السلام، عرف بولائه التام للملك حسين، ودقته بإنجاز المهام الموكلة اليه، ينظر جريدة الراي، العدد٨٣٢٦، في ٣٠ ايار ١٩٩٣.
(٦٥) شكل عبد السلام المجالي وزارته في ٢٩ ايار ١٩٩٣، وتولى اضافة الى رئاسة الحكومة وزارتي الخارجية والدفاع، وقد ضمت (٢٧) حقيبة وزارية، للتفاصيل ينظر جريدة الراي، العدد٨٣٢٦، في ٣٠ ايار ١٩٩٣
(٦٦) لقد نص قانون الانتخابات الجديدة على حق الناخب في انتخاب مرشح واحد بدلا من نظام القائمة المفتوحة السابق، وفقاً لقانون الانتخاب السابق، ولمّا كان مجلس النواب مؤلفاً من ثمانين نائباً فقد كانوا ينتخبون من عشرين دائرة انتخابية يتراوح عدد نوابها بين نائبين وتسعة نواب، وقد وزعت الدوائر الانتخابية بموجب القانون الجديد بين العشائر والمدن بصورة تضمن تمثيلاً عشائرياً للبلاد وليس تمثيلاً وطنياً حقيقياً بمثل الاتجاهات السياسية فيها، وقد أثار قانون الانتخابات الجديد (قانون الصوت الواحد) معارضة شديدة في أوساط الأحزاب السياسية، ولاسيما جبهة العمل الإسلامي والأحزاب القومية واليسارية والنقابات المهنية والأوساط المثقفة الأردنية، ينظر في: المصدر نفسه ص٢٨٣-٢٨٤
(٦٧) الراي، العدد ٨٤٠٣، في ١٩٩٣/٨/١٨
(٦٨) د. علي المحافظة، الديمقراطية المقيدة، ص٢٨٥.
(٦٩) ضم مجلس الاعيان اربعين عضو وهم كلا من احمد اللوزي (رئيسا) ,وعضوية كلا من، عبدالسلام المجالي، وبهجت التهلوني،، زيد الرفاعي، مضر بدران ن احمد عبيدات، احمد الطراونة عزالدين المفتي، عبدالله صلاح، ذوقان الهنداوي، حابس المجالي، عامر خماش، جمال ناصر، سالم عبيدة، معن ابو نوار، كامل ابو جابر، مروان الحمود، عبدالعزيز الخياط، رجائي المعشر، كامل الشريف، سعيد التل، طاهر حكمت، جواد العناني،، ناصر الدين الاسد، عبداللطيف عربيات، جودت السبول، محمود عودة القرعان، نذير رشيد، داوود حنانيا، كمال الشاعر، عبدالمجيد النومان، احمد السعود العدوان، اشرف الكردي، حماد المعايطة، غيث شبيلات، سامي مثقال، مشهور ابو تايه، صيتان نجم الماضي، السيدتان هما، نائلة الرشدان، ليلى شرف ينظر: الراي، العدد٨٤٩٦، عمان، في ٩ تشرين الثاني ١٩٩٣.
(٧٠) عبد السلام المجالي، المصدر السابق، ص ٢٥٥-٢٥٦؛ طارق جميل العاص، المصدر السابق، ص٢٢٠-٢٢١.
(٧١) عبد السلام المجالي، المصدر السابق، ص٢٦٠-٢٦٢.
(٧٢) لقد أسفر لقاء الأمير حسن ولي عهد الأردن بالرئيس الأمريكي (كلنتون) و (شمعون بيريز) وزير خارجية اسرائيل عن تشكيل مجموعة عمل اقتصادية أردنية – اسرائيلية – أمريكية من أجل تنمية المنطقة اقتصادياً، وتجدر الإشارة هنا إلى أن الأردن كان يأمل في أن يكون له دور في إعمار منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني اقتصادياً مثل الإشراف على المؤسسات النقدية فيها، وإجازة المصارف التجارية الأردنية للعمل فيها، والإشراف على تنفيذ المشاريع، وقد أعلن (كلنتون) بعد هذا اللقاء مباشرة أن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تدعم الأردن في تخفيف ديونه الخارجية، وكان الأردن يأمل في أن

يكون الموقف الأمريكي هذا عاملاً مشجعاً لبقية الدول الأخرى في - _تخفيف ديونه، ليتسنى للأردن القيام بدور فعّال في استقرار المنطقة. للمزيد ينظر: علي محافظة، الديمقراطية المقيدة، ص٢٩٠.

(٧٣) صحيفة الراي، الاردن، العدد ٨٤٩٠، في ١٣ تشرين الثاني ١٩٩٣.

(٧٤) سليمان الموسى، تاريخ الاردن السياسي، مصدر سبقه ذكره، ص١٩٦.

(٧٥) المصدر نفسه، ص٢٠١.

(٧٦) وقعت المذبحة يوم ٢٥ شباط ١٩٩٤ على يد مستوطن صهيوني يدعى باروخ جولدن شتاين، عندما هجم على المصلين العزل اثناء تأديتهم صلاة الفجر في شهر رمضان بسلاحه الناري وقد وقع عشرات الشهداء جراء هذا الاعتداء، الا انه قتل على يد المصلين الناجين، ينظر صحيفة الراي، العدد، في ٢٦ شباط ١٩٩٤؛ محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب واسرائيل سلام الاوهام اوسلو وما قبلها وما بعدها، الكتاب الثالث، دار الشروق، ط٣، بيروت، ١٩٩٦، ص٣٧١.

(٧٧) الراي، العدد، في ٢٨ كنون الثاني ١٩٩٤؛ علي المحافظة، الديمقراطية المقيدة، ص٢٩١.

(٧٨) طارق جميل العاص، المصدر السابق، ص ٢٢٤.

(٧٩) عبد السلام المجالي، المصدر السابق، ص٢٦٠.

(٨٠) للاطلاع ينظر: نبال تيسير الخماش، ص١٧٤- ١٨٠.

(٨١) الراي، العدد ٨٧٢٣، في ١٠ تموز ١٩٩٤.

(٨٢) الراي، العدد ٨٤٩٠، في ١٣ تشرين الثاني ١٩٩٣.

(٨٣) علي المحافظة، الديمقراطية المقيدة، ص٢٩٣.

(٨٤) الراي، العدد ٨٧٣٣، في ٢٠ تموز ١٩٩٤.

(٨٥) نقلاً عن: علي المحافظة، الديمقراطية المقيدة، ص٢٩٣.

(٨٦) طارق جميل العاص، المصدر السابق، ص٢٢٩.

(٨٧) سليمان الموسى، تاريخ الاردن السياسي، ص١٩٨.

(٨٨) سليمان الموسى، تاريخ الاردن السياسي، ص٢٠٠؛ محمد احمد خلف، الموقف العربي من مشاريع الصراع العربي الصهيوني ١٩٩١-٢٠٠٠(دراسة تاريخية) عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، ٢٠٢٠، ص١٩٠.

(٨٩) سليمان الموسى، تاريخ الاردن السياسي، ص٢٠٠

(٩٠) المصدر نفسه، ص٢٠١

(٩١) د. علي المحافظة، الديمقراطية المقيدة، ٢٩٤.

(٩٢) اللجنة الإعلامية الأردنية، معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة اسرائيل، ١٩٩٤/١٠/٢٦، مؤلف رقم (١٨)، عمان، ط(٢)، ١٩٩٤، ص٧.

(٩٣)، المصدر نفسه، ، ص٧٨٤.

(٩٤) المصدر نفسه، ص٢-٤١.

(٩٥) لقد احتلت اسرائيل منطقة الباقورة/ نهاريم) في الضفة الشرقية لنهر الأردن والبالغة مساحتها نحو (٨٣٠) دونم بعد عام ١٩٤٩، وكذلك قامت باحتلال (٥كم٢) من جنوب البحر الميت وجرى استثمارها من خلال انشاء شركة لاستخراج وتصدير البوتاسيوم، كما احتلت اسرائيل مساحة (٢٣٥كم٢) في وادي عربة عام ١٩٦٨ تحت ذريعة المحافظة على أمنها ضد الفدائيين، ومن ثم احتلالها المنطقة (الغمر/تسوفار) في ضمن وادي عربة والمقابلة للبحر الميت والبالغ مساحتها نحو (٣٥٠كم٢). للمزيد ينظر: د. محمد جواد وآخرون، المصدر السابق، ص١٩٤-١٩٥.

(٩٦) المصدر نفسه، ص ٢-٤١.

(٩٧) محمد صقر وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص٥١.

(٩٨) لقد اتفق الطرفان الأردني والصهيوني بموجب هذه المعاهدة على وضع منطقة (الباقورة/نهاريم) و(الغمر/تسوفار) تحت السيادة الأردنية، ولكن بموجب شروط اسرائيلية أهمها:

١- حرية دخول الصهيونيين وضيوفهم منها واليها ولا تطبق التشريعات الكمركية أو المتعلقة بالرسوم ولا بفرض الضرائب التمييزية عليهم.

٢- اتخاذ الإجراءات كافة لحماية الأشخاص الذين يدخلون ويخرجون منها.

٣- يسمح للشرطة الصهيونية بالدخول إليها بلباسهم الرسمي لغرض التحقيق في الجرائم والحوادث المتعلقة بمستخدمين الأرض وضيوفهم وعمالهم.

٤- تسري عليهم القوانين الصهيونية التي تسري على الصهيونيين خارج الحدود.

٥- لا يطبق الأردن قوانينه الجنائية على الأنشطة المحصورة بأشخاص من التابعية الصهيونية

٦- يستمر تصرف الصهيونيين في الأرض لمدة (٢٥) سن قابلة للتجديد تلقائياً. للمزيد ينظر: محمد جواد وآخرون، المصدر السابق ذكره، ص١٩٥.

وبالنسبة للمنطقة الواقعة جنوب البحر الميت والتي تسيطر عليها اسرائيل، فقد وافق الأردن على استبدالها بأرض تابعة للكيان الصهيوني في وادي عربة مساحتها (٧. ٥كم٢) في ضمن أرض صحراوية، وحجة الأردن في ذلك أن لإسرائيل استثمارات واسعة في المنطقة ولا يستطيع الأردن استثمار المنطقة والشركات الموجودة فيها، ينظر: محمد جواد، المصدر نفسه، ص ١٩٥ -١٩٦.

(٩٩) اللجنة الإعلامية الأردنية، معاهدة السلام بين المملكة الاردنية الهاشمية ودولة اسرائيل، المصدر السابق، ص١٥.

(١٠٠) يرجع السبب في ذلك إلى أن معظم الموارد المائية السطحية تستغلها اسرائيل منذُ عام ١٩٦٧، ناهيك عن التهديد الصهيوني المستمر لبرامج الاستفادة من المياه الجوفية ولاسيما في غور الأردن، والتي تؤثر برامجه التنموية على الضفة الغربية من النهر، وتجدر الإشارة هنا إلى أن المياه السطحية الاردنية تتكون أساساً من مياه نهر اليرموك ونهر الاردن والوديان المختلفة، بينما تتكون المياه الجوفية أساساً من مخزون المياه في وادي عربة وحوض الديسي. للمزيد ينظر: محمد صقر وآخرون، المصدر السابق، ص٦١.

(١٠١) (٩٧%) من حوض نهر الأردن يقع في كل من سوريا والأردن ولبنان، و (٣%) فقط يقع في الأراضي العربية المحتلة، ويبلغ طول النهر نحو (٣٦٠كم)، وتجدر الإشارة هنا إلى أن (٧٠%) من التغذية المائية لحوض نهر الأردن تأتي من البلاد العربية، و(٣٠%) تأتي من الأراضي العربية المحتلة، أما نهر اليرموك والذي يبلغ طوله نحو (٤٠كم) فيقع (١٠٠%) من حوضه في سوريا والأردن، إذ يقع بنسبة (٨٠%) في سوريا و (٢٠%) في الأردن، ويصب في نهر الأردن جنوب بحيرة طبريا بنحو (١٠كم) ويُعد أكبر وأهم روافد نهر الأردن. للمزيد ينظر: اسامة المدلل، المياه العربية المغتصبة: المشكلة والحل، مجلة الرسالة، ع (٨)، عمان، ١٩٩٦، ص٣٥-٣٦.

(١٠٢) محمد صقر وآخرون، المصدر السابق ، ص٦٣-٦٤.

(١٠٣) المصدر نفسه ، ص٢-٤١.

(١٠٤) المصدر نفسه ، ص٢-٤١.

Sources in Arabic:

1- Hamed Abdullah Talafha and Ibrahim Faour Al-Shara'a, Jordan's Modern History and Teaching Methods, Amman, 2000.
2- Ali Al-Saad Khasas, The American occupation of Iraq and its impact on Iraqi-Jordanian relations 2003-2010, master's thesis (unpublished), Faculty of Arts, University of the Middle East, 2011 .
3- Farouk al-Quddusi, Palestine between the past and the present – excerpts from history and the current situation, Arab Center for Strategic Studies, Beirut, 1998.
4- Othman Al-Othman, presenter of the political settlement of the Arab-Israeli conflict, Beirut, the University Foundation for Studies and Publishing And distribution, 2003.
5- Joseph Alpher,'Israelis security concerns in the peaces' International Affairs, vol. 70,No 2 1200.
6- Mudar Badran, Al-Qarar, Beirut, The Arab Foundation for Studies and Publishing, 2020 General Anthonye. Zinni. Usme, the encyclopedia of the Arab-Israel conflict (A Political, social, and military IIistory), United States of America, 2008.
7- Nigel Hamilton, American Caesars Lives of Presidents from Franklin Roosevelt to George W. Bush, 2nd Edition, Beirut, 2015. On Conservatism, Constrained Democracy, The Case of Jordan 1989-1999, Beirut, Center for Arab Unity Studies, 2001.
8- Muhammad Ali Omar, the readers, the deceptive peace, from the Madrid conference to the Al-Aqsa Intifada, 1991-2000, Amman, 2001. Taher Kanaan, The Economic Dimensions of the Declaration of Principles of Autonomy, Journal of Palestinian Studies, Center for Palestinian Studies.
9- Muhammad Jawad Ali and others, The Jordanian-Zionist Treaty and its Effects on Iraq, Proceedings of the Second Annual Scientific Conference of the Center for International Studies 1997-1998, Strategic Studies, p. (5), Center for International Studies, University of Baghdad, 1998.

10- The Jordanian newspaper Al-Dustour, on 3/31/1994.
11- Al-Rai, Issue 7431, on December 1, 1990.
12- Ghazi An-Nahar, The Jordanian Foreign Political Decision towards the Gulf Crisis, Amman, 1992 Jordan, the United States.
13- Mary E. Marris, New Political Realities and the Gulf, Egypt, Syri1993.
14- Manar Muhammad Al-Rashwani, The Policies of Structural Adjustment and Political Stability in Jordan during the period (1989-1997), a letter Unpublished MA, House of Wisdom Institute, Al al-Bayt University, Jordan, 1999.
15- Hamad Hamdan Al-Masalha, Studies in the Jordanian Parliament, Volume 2, Amman, 2000.
16- Awad Taleb, International Trade, Theories and Policies, Amman, Institute of International Studies, 1995.
17- Mazhar Khazal Faisal, The Role of the United States in the Arab-Israeli Settlement since 1991, Ph.D. Thesis (unpublished) College of Political Science, University of Baghdad, 2004.
18- Seih Al-Maaytah – A Jordanian Escalation on the Issue of the American Siege on Aqaba, Palestine Al-Salma Journal, P. (5), Beirut, 17- Ahmad Sameh Al-Khalidi and Hussein Agha, Likud Government – Some Political Characteristics of the Palestinian Movement, Register of Palestinian Studies, p. (28), Beirut, 1996. Air 1994.
19- Al-Rai Newspaper, Issue 8326, May 30, 1993.
20- Al-Rai, Issue 8403, on 08/18/1993.
21- Al-Rai, Issue 8496, Amman, on November 9, 1993.
22- Muhammad Hassanein Heikal, Secret Negotiations between the Arabs and Israel, Peace of Illusions, Oslo and Before and After, Book Three.
23- Suleiman Al-Mousa, Jordan's Political History, p. (2000; Muhammad Ahmad Khalaf, the Arab position on the projects of the Arab-Zionist conflict 1991-2000). A historical study) Amman, Dar Ghaida Publishing and Distribution, 2020.
24- Jordanian Media Committee, Peace Treaty between the Hashemite Kingdom of Jordan and the State of Israel, 10/26/1994, Author No. (18), Amman, I (2), 1994. Dar Al-Shorouk, 3rd floor, Beirut, 1996.
25- Isaac Shasir, memoirs, translated: Dar Al-Jalil for Publishing, Palestinian Studies and Research, Amman, 1994.
26- (17), Beirut, 1994.
27- Osama Al-Mudallal, The usurped Arab waters: the problem and the solution, Al-Resala magazine, p. (8), Amman, 1996.